

قسم العلوم الاقتصادية
السنة الاولى ماستر تخصص إقتصاد التأمينات
مقياس تقنيات مالية ومصرفية
المحاضرة 1

تمهيد:

يتناول المقياس التقنيات النقدية والمالية التي يستخدمها البنك المركزي والبنوك التجارية لضبط المعروض النقدي على مستوى الاقتصاد لتصحيح الاختلالات التي يواجهها أو لمحاولة التخفيف من اثارها بواسطة مجموعة من الادوات والتي تسمى ادوات السياسة المالية

أولاً: تعريف السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية الكلية فهي تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادي وتعمل على تحقيق الاستقرار من أجل خلق مناخ مناسب لممارسة الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

تعبّر عن مجموع الإجراءات والقوانين والاساليب اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من معالجة وضبط عرض النقود ليتماشى مع توازن المؤشرات الاقتصادية من حاجة المتعاملين الاقتصاديين من جهة أخرى ويضطلع بها البنك المركزي كسلطة رقابة وإشراف مهيمنة علة المنظومة المصرفية ككل بالطرق التالية:

- -تسعى إلى تقليص عرض النقود برفع معدلات الفائدة. قصد كبح نمو الناتج المحلي الخام، خفض التضخم ، رفع سعر صرف العملة.
- أو أن تسعى إلى زيادة عرض النقود بتخفيض معدلات الفائدة . قصد تشجيع الاستثمار، رفع نمو الناتج المحلي الخام
- كما تمثل التدخل المباشر المعتمد من طرف السلطات النقدية بهدف تأثير على الفعالية الاقتصادية ، عن طريق تغيير عرض النقود وتوجيه الائتمان باستخدام وسائل الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية .

ولهذا تحرص السلطات النقدية على جمع المعلومات من مختلف القطاعات الاقتصادية قصد استخدامها بطريقة سليمة على ضوء ما هو متوفر من أدوات ووسائل

ثانيا: أهداف السياسة النقدية

تعتبر أهداف السياسة النقدية جزء من أهداف السياسة الاقتصادية فلا يوجد إجماع حول مجموعة من الاهداف المحددة حيث نجد أن هذه الاهداف في البلاد العربية تهتم ب

- تحقيق الاستقرار النقدي والحفاظ على قيمة العملة في الخارج لتشجيع النمو
- وتحقيق التوازن الداخلي والخارجي اما في الدول الصناعية فالهدف مركز على استقرار الاسعار اي استهداف التضخم

- في الجزائر ومن خلال قراءة في النص القانوني 10/90 والمتعلق بالنقد والقرض نلاحظ أن مهمة البنك المركزي العمل على توفير افضل شروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليه بإنماء جميع الطاقات الانتاجية الوطنية مع السهر على تحقيق الاستقرار النقدي

- كما تهدف السياسة النقدية الى توفير الغطاء النقدي عندما يتزايد طلب القطاعات الاقتصادية على الائتمان في حالة الرواج الاقتصادي.
- يمكن ايضا للبنك المركزي من اداء دور مهم في تخفيف الاثار السلبية للتقلبات الاقتصادية بانتهاج سياسة توسعية ائتمانية في اوقات الانكماش وسياسة ائتمانية تقيدية في حالة الرواج وبالتالي معالجة معدلات التضخم المرتفعة.

تعريف الكتلة النقدية :

تعرف كتلة النقدية بالمعنى الضيق على أنها حيازات الجمهور من العملة ومجموع خصوم الودائع تحت الطلب في البنوك التجارية ويدرج ضمن المقياس النقدي الواسع الودائع لاجل في البنوك التجارية وعناصر أخرى مثل الودائع في شركات الادخار والاقراض وودائع بنوك الادخار المشتركة والمستحقات على الوسطاء الماليين الآخرين في حين انه تم إستثناء الودائع بالعملة الاجنبية من العرض النقدي نظرا لانه يحتفظ بها لاغراض تختلف نوعا ما عن اغراض الاحتفاظ بأرصدة العملة الصعبة كما يشمل الارصدة التي تحتفظ بها الهيئات الاقتصادية العامة ذات الموارد المالية والميزانيات المستقلة عن موارد الحكومة المركزية.

ثالثا :ادارة السياسة النقدية

هناك عدة اوجه يتم من خلالها إدارة وتسير السلطة النقدية حتي وإن كانت في شكلها العام لا تعدو ان تكون سوى مهمة يقوم به البنك المركزي لكن هناك جوانب اخرى يتم من خلالها تسير السلطة النقدية لتحقيق أهداف محددة مسبقا.

البنك المركزي:

يعتبر بنك البنوك يقدم لهم الائتمان و تتم فيه المقاصة بين البنوك التجارية كما يحدد السياسة النقدية للدولة .يلعب دورا هاما من خلال التحكم في القاعدة النقدية بإتباع سياسة توسعية أو إنكماشية بالنظر الى الحالة الاقتصادية داخل تلك الدولة.

تذكير بدور البنوك المركزية في وضع السياسة النقدية:

تقوم البنوك المركزية باصدار تقارير دورية عن السياسة النقدية تعرف بتقارير التضخم توضح فيها نوايا البنك المركزي حول مسار المقبل لسياسة النقدية وتفسير الفوارق بين معدلات التضخم الفعلية والمستهدفة وذلك باختيار اهدافا ما بين 1 ٪ و 3٪ لان المعدلات المرتفعة تشكل إنعكاسات سلبية على النمو هذا لايعني العمل على ان يكون المعدل يساوي الصفر لان ذلك لا يسمح ان تكون اسعار الفائدة الحقيقية سالبة في فترة دورة الاعمال إلا إذا كانت هناك حاجة الى ذلك مثل حفز الطلب الاجمالى هذه المعايير تم اعتمادها في ماسترخت حيث نجد ان معدل التضخم منخفض اذا تم قياسه بالمستوى العام للاسعار.

غير ان هناك اجماع حول الهدف الاساسي الذي هو استقرار اسعار الصرف ويقوم البنك المركزي بوصفه السلطة النقدية باصدار العملة اي تزويد الاقتصاد بأوراق نقدية و عملات معدنية يتم تداولها بحرية كوسيلة دفع معترف بها.ومن ثم تحديد السيولة الملائمة بالاقتصاد المحلى ولدى البنوك.كما انه مستعد لقبول او توفير نقد اجنبى مقابل عملتها لاغراض ميزان المدفوعات بصفة مستقلة بعيدا عن تدخل السلطة التنفيذية حيث اكدت الدراسات انه كلما ارتفعت درجة الاستقلالية كلما كان معدل التضخم منخفضا

كما تعمل الاستقلالية على كبح توجه الحكومة نحو اقرار العجز الميزانى نتيجة الرفض الذي تبديه مقابل تمويل عجز الموازنة عن طريق الاصدار النقدي او زيادة بيع السندات الحكومية و ادونات الخزينة.وكلها تؤدي الى زيادة انضباط النظام في رسم السياسة النقدية وفي تطبيقها.

مهام البنك المركزي كسلطة نقدية :

يمارس البنك المركزي مهامه كسلطة نقدية في ادارة السياسة النقدية من خلال:

- ❖ -تحديد توجهات السياسة النقدية وهي مهمة تختلف بحسب استقلالية البنك المركزي.
- ❖ -اختيار الوسائل الملائمة للسياسة النقدية ذلك ان هذه الوسائل ممكن ان تتعدد وفقا للهيكل المالي والوضع. الاقتصادي للبلاد ومنها معدلات الفائدة التي شاع استعمالها لكونها تعتمد على اليات السوق.
- ❖ -تحديد الاهداف الوسيطة للسياسة النقدية تبعا للتطورات الظروف الاقتصادية وهي عملية دقيقة جدا وتجعل السلطة النقدية احيانا في مواجهة السلطة التنفيذية.

اليات السياسة النقدية

تقوم السلطة النقدية بالتحكم في السياسة النقدية بواسطة ادوات ووسائل من معدلات اسعار الفائدة او عن طريق الحجم الكلى للائتمان من اجل تحقيق اهداف نهائية حيث تشمل هذه الوسائل على نوعين.

***الوسائل المباشرة للسياسة النقدية:** تستخدم قصد التأثير على حجم الائتمان الموجه لقطاع او لقطاعات معينة وتتخذ اشكال مختلفة منها تاطير الائتمان والذي يعتبر اجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية ويتم ذلك بقرار اداري مباشر وفق نسب تحدد خلال سنة والتي تهدف الى اعادة توزيع القروض في اتجاه القطاعات المعتبرة الاكثر حيوية او التي تتطلب موارد مالي كبير او باجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة دنيا للسيولة وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الافراط في الاقراض من قبل البنوك التجارية او عن طريق الودائع المشروطة من اجل الاستيراد كما انه و من بين ادوة السياسة النقدية المباشرة قيام البنك المركزي بمنافسة البنوك التجارية باداءه لبعض الاعمال المصرفية بصورة دائمة او استثنائية لما تمتنع او تعجز عن ذلك او أن يطلب من البنوك التجارية بطريقة ودية وغير رسمية تنفيذ سياسة معينة في مجال منع الائتمان ويعتمد في نجاحه على طبيعة العلاقة القائمة بين البنوك التجارية .

***الوسائل غير المباشرة للسياسة النقدية:** تعتمد الادوات الغير مباشرة على السوق في تحقيق التوازن بين العرض والطلب على النقود كاستخدام التغير في معدل الاحتياطي القانوني للتاثير على حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية. او الى زيادة معدلات اعادة الخصم لتقليص عرض النقود مما يؤدي الى ارتفاع معدلات الفائدة في الاسواق المالية ومنه عدم تشجيع

الاقتراض من البنوك التجارية وبتالى انخفاض الائتمان ويتم خفض هذا المعدل عند الرغبة في زيادة حجم الائتمان. او اللجوء الى عمليات السوق المفتوحة والتي من خلالها يلجا البنك المركزي الى الاسواق المالية او النقدية بائعا او مشتريا الاوراق المالية ،الذهب،العملات الاجنبية،السندات العمومية و أودونات الخزينة رغبة منه في ضخ السيولة او امتصاصها.

الاحتياطي القانوني وهو عبارة عن نسبة معينة من الودائع تحتفظ بها البنوك التجارية لدى البنك المركزي ظهر في الجزائر بظهور قانون النقد والقرض حيث نص في مادته على ما يلي "يحق للبنك المركزي أن يفرض على البنوك أن تودع لديه حساب مجمد ينتج فوائد اولا ينتجها احتياطيا يحسب على مجموع ودائعها أو على بعض انواع الودائع أو على مجموع توضيفاتها أو على بعض هذه التوظيفات وذلك بالعملة الوطنية أو بالعملة الاجنبية " .

لا يمكن أن يتعدى هذا الاحتياطي 28 ٪ من المبالغ المعتمد كأساس لاحتسابه الا في الحالة الضرورية المنبثقة قانونيا. وكل نقص يؤدي الى غرامة تساوى 1 ٪ من المبلغ الناقص والاحتياطي القانوني ذو هدف مزدوج فهو من جهة اداة لحماية المودعين تمكنهم من ضمان السحب عند الحاجة لودائعهم ومن جهة اخرى اداة لتاثير على البنوك في منح الائتمان ففي اوقات الكساد تقوم البنوك بتخفيض معدل الاحتياطي القانوني فتزداد قدرتها على الاقتراض وتوفير الائتمان لتشجيع الاستثمار وفي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياط فتتقلص قدرة البنوك على منح الائتمان مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار ومعدلات التوظيف ومنه انخفاض الطلب وبالتالي انخفاض الاسعار.

ويلجأ احيانا الى التميز بين معدلات الاحتياط القانوني تبعا لانواع الودائع وحجمها ويستخدم معدل الاحتياطي القانوني على نطاق واسع لانه سهل الادارة لكنه موضع انتقادات عديدة .

معدل إعادة الخصم

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل خصمه الاوراق التجارية التي تقدمها البنوك التجارية لخصمها بحيث تعتبر شكلا من اشكال اعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة غير ان دوره يسجل تراجعاً. لان فعالية هذه الاداة تتوقف على مدى لجوء البنوك التجارية الى اعادة خصم الاوراق التجارية لدى البنك المركزي .كما تؤثر الظروف الاقتصادية المختلفة على مدى نجاعة هذه الاداة من حيث خفض او رفع معدلات اعادة الخصم المرتبط برفع او خفض معدلات الفائدة.

عمليات الاسواق المفتوحة : تستخدم هذه الاداة في التأثير على حجم النقد المتداول وقدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان ف شراء السندات العمومية وأذونات الخزينة والذهب والاوراق المالية يؤدي الى زيادة النقد المتداول ومنه تزداد قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان وتنخفض في حالة البيع اعتبارا ان عملية البيع والشراء تتم ام للبنوك التجارية وللجمهور مباشرة, وبالتالي يقوم البنك المركزي باصدار شيكات لصالحهم بقيمة الاوراق المالية في حالة الشراء اما في حلة البيع فيقوم الجمهور باصدار الشيكات مسحوبة من حسابهم في البنوك التجارية لصالح البنك المركزي .

خلاصة

من خلال ما تم عرضه من هذه المفاهيم العامة يبدو أن الجزائر وفي فترة تبنيتها للنهج الاشتراكي لم تكن تأخذ بعين الاعتبار هذه التقنيات واليات التي يحكم طبيعة عملها السوق بل كانت تعتمد على تسير اداري للاجهزة المصرفية والنقدية بواسطة برامج تنموية يتم الاعداد لها مسبقا الى أن جاءت مرحلة ضرورة التحول الى نظام إقتصاد السوق فكان من الضروري إعادة هيكلة الإقتصاد بما تقتضيه هذه الرؤية الجديدة ومن بين ما شمله برنامج إعادة الهيكلة إصلاح السياسة النقدية .وبناء على ماتم ذكره وفيل الحديث عن اصلاح السياسة النقدية نتطرق الى الحديث عن دوافع التحول الى نظام إقتصاد السوق .